بالصيغة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٩٨/١٩٩١ ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الجلسة العامة ١٨ من دورته التاسعة والتسعين ، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛

٦ ـ تقرر أيضاً ، رهناً بموافقة مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، أن تصبح اللائحة العامة المنقحة سارية المفعول اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

الجلسة العامة ٦٤
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤١/٤٦ ـ التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي والدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ ، و٢١٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في البلدان النامية أضحى هدفاً يتسم بأولوية عليا في التسعينات ،

وإذ تؤكد أن السياسات الوطنية الفعَّالة التي تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية تستطيع أن تعزز النمو والتنمية في البلدان النامية ، وبذلك تزيد من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية للقضاء على الفقر ،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة حتى الآن على الصعيدين الوطني والدولي من أجل القضاء على الفقر لم تخلف أثراً يُذكر على مشكلة تزايد الفقر ،

وإذ تدرك أن إنجاز هدف القضاء على الفقر يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة على جميع المستويات ،

١ ـ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية[٥] ؛

٢ ـ تؤكد أهمية السياسات المحلية ، بما في ذلك سياسات الميزانية الفعَّالة ، في تعبئة وتوزيع الموارد المحلية بغية القضاء على الفقر بوسائل من جملتها الاضطلاع ببرامج غذائية وصحية وتعليمية وإسكانية وسكانية ؛

٣ ـ تكرر أهمية وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة لنجاح جهود البلدان النامية المبذولة من أجل القضاء على الفقر ؛

٤ ـ تكرر أيضاً طلبها إلى المجتمع الدولي كيما يعتمد تدابير محددة وفعَّالة تهدف إلى زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، بما في ذلك الهدف المتفق عليه وهو تخصيص نسبة ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك الأهداف التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً لصالح هذه البلدان[٦] ، بغية تعزيز جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر ؛

٥ ـ تطلب إلى المجتمع الدولي أن ينفذ برامج تعاون تقني من أجل تحسين الحالة في مجالات الأغذية والصحة والتعليم والسكان والإسكان ، وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى لسكان البلدان النامية ، وبخاصة أشد الفئات فقراً بينهم ، وتؤكد من جديد ، في هذا الصدد ، أنه فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية ، وخاصة إلى البلدان النامية ، يجب دراسة الطرائق الفعَّالة بغية الاضطلاع بهذا النقل وتعزيزه قدر الإمكان ؛

٦ ـ تشجع المجتمع الدولي ، فضلاً عن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، على دعم برامج البلدان النامية ، بما في ذلك برامج تنمية الموارد البشرية ، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية وإيجاد فرص للإنتاج والعمالة ؛

٧ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في إجراءات التنسيق ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف ، لصياغة برامج التعاون التقني العملية المنحى على نحو محسّن ومعزز من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لسياسات هذه البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

٨ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون " التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية " .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

---

(٥) A/46/454 .

(٦) انظر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .